صحيفة 14 أكتوبر تناقش استقرار العملة وتأثير الإجراءات الحكومية على الوضع الاقتصادي

استقرار العملة عزز ثقة المواطن في القرارات الحكومية

أسعار المواد الغذائية لم تستقر بعد على كافة المستويات

ساهمت إجراءات الحكومة والبنك المركزي في تعزيز الثقة في السوق المصرفية وكبح المضاربات. ويعزى هبوط اسعار صرف العملات الاجنبية إلى تدخل البنك المركزي لضبط السوق، وتعزيز الرقابة على شركات الصرافة، بالإضافة إلى الإجراءات الحكومية.

من أجل رصد مدى تأثير استقرار سعر صرف العملات الأجنبية على تعزيز مكانة الريال اليمني، التقينا بعدد من الشخصيات ، وإليكم ما تم رصده:

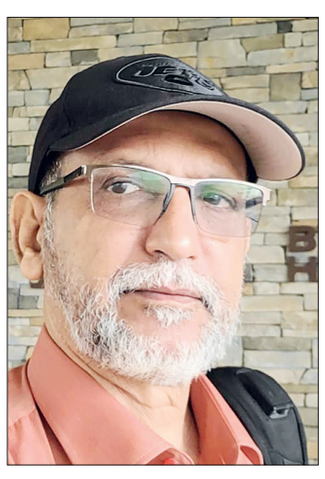

لقاءات/ خديجة الكاف :

الدكتور قاسم الأصبحي، اختصاصي المخ والأعصاب، تحدث عن تأثير استقرار سعر العملة الأجنبية على تعزيز مكانة الريال اليمني الذي كان في حالة انهيار مستمر، وانعكس ذلك على معيشة الكثيرين.. وقال: «لم يتم فعلياً إنقاص أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل مناسب، حيث لاحظ المواطن أن هناك زيادة في السعر عن سابقه. أما بالنسبة لي، فقد كنت أتعامل بالريال اليمني، وقد حسّن هذا الوضع من مستوى دخلي مقارنة بما كان عليه».

المحامية سحر أحمد هزاع أشارت إلى أن تأثير استقرار العملة الأجنبية على حياة الناس في عدن كان ملحوظاً، حيث شهد الريال تحسناً في أسعار الصرف أمام العملات الأجنبية، مثل الدولار والريال السعودي.

وتابعت حديثها: «هناك مطالبات بتخفيض الأسعار من قبل السلطة المحلية، التي دعت التجار إلى ضبط الأسعار وتخفيضها وفقاً لانخفاض أسعار الصرف. وقد اتخذت السلطة المحلية بالشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة إجراءات رقابية لضبط الأسعار، وذلك من خلال تشكيل لجان ميدانية ونزول مكاتب الصناعة والتجارة في المديريات، إلى جانب اللجان المجتمعية لمراقبة الأسعار وإغلاق المحلات التجارية التي لا تلتزم بالتسعيرة المحددة».

وأضافت قائلة: «يواجه بعض المواطنين رفضاً من بعض شركات الصرافة لصرف العملة الأجنبية، ولذلك يلجؤون إلى طرق أخرى، منها البحث عن صرافات بديلة أو اللجوء إلى البنوك، التي تقدم عادةً أسعار صرف أكثر استقراراً وأماناً». وأوضحت أن البعض الآخر من المواطنين يستخدم خدمات الصرافة عبر الإنترنت، والتي يمكن أن توفر أسعار صرف أفضل وتسهل عملية تحويل العملات، في حين يتفاوض البعض مع الصرافات للحصول على أسعار صرف أفضل».

كما أشارت إلى أن تأثير هبوط أسعار الصرف على المواطنين أدى إلى انخفاض الأسعار من قبل بعض التجار، وزيادة ثقة المواطنين في السوق المصرفية، وتحسن الوضع الاقتصادي. وأكدت أن هبوط أسعار الصرف يمكن أن يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي.

وأفادت: «أسعار المواد الغذائية لم تستقر بعد على كافة المستويات، حيث توجد تقلبات مستمرة أمام العملات الأجنبية. وأسباب هذه التقلبات هي تأثر الوضع الاقتصادي بالحرب والصراعات السياسية والتدخل الحكومي».

الأستاذ صالح ناصر محمد اليزيدي، معلم متقاعد، قال: «في بداية الأمر، تفاجأ عدد كبير من شركات الصرافة بقرار هبوط سعر صرف العملة الأجنبية، حيث كان صرف مئة ريال سعودي مقابل 770 ريالاً يمنياً. ولو لم يتم اتخاذ هذا القرار، لكان سعر الألف ريال سعودي قد وصل إلى مليون ريال يمني».

وأضاف: «كانت المواد الغذائية والاستهلاكية في ارتفاع مستمر، وقد أرهق هذا الارتفاع الجنوني المواطنين البسطاء. كما ازدادت معاناة الموظفين الذين أصبحت رواتبهم ضئيلة جداً، حيث أصبح الراتب لا يساوي شيئاً أمام هذا الارتفاع». وأشار إلى أن بعض شركات الصرافة توقفت عن الصرف وتعمل فقط على استلام وإرسال الحوالات، مؤكداً أن متابعات الأمن مستمرة، ولا بد من إلزامهم ومراقبتهم هم والتجار حتى يلتزموا بما اتخذته الدولة.

سارة السبع، مخرجة صحفية قالت: «العملة الأجنبية لها تأثير كبير على حياتنا اليومية في عدن، لأنها مرتبطة بكل متطلبات الحياة من حولنا، مثل المواد الغذائية والاستهلاكية، وإيجارات المنازل، وحتى أسعار البترول والغاز. كلما ارتفع سعر صرف العملة، ارتفع سعر كل شيء، وهنا يتأزم وينهار المواطن».

وأضافت: «ارتفاع سعر الصرف جعل راتب المواطن البسيط بلا قيمة، ويتدهور ليصبح لا يغطي حتى جزءاً من الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم».

وأشارت إلى أنه حالياً مع استقرار العملة نوعاً ما، هناك تحسن كبير في أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية. وعبّرت عن فرحتها التي أسعدت قلوب الناس، لأن هذا التعافي جعل للريال اليمني قيمة أمام العملات الأجنبية الأخرى.

وأوضحت أنه أصبح بإمكان المواطن البسيط والموظف الذي يستلم الراتب أن يلبي احتياجات أسرته من المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل طبيعي. وتمنت أن يستمر استقرار العملة الأجنبية وتتحسن الأوضاع، وأن يتم تكثيف الرقابة على التجار في كافة المجالات لتثبيت الأسعار بما يتناسب مع سعر الصرف الحالي.

حواريها تتحول إلى مقابر صامتة للفقراء

مدينة تعز تغرق بمواد مسرطنة تُباع علنًا على أرصفة الأسواق

تشهد أسواق محافظة تعز ازدهارًا غير مسبوق لتجارة المواد الغذائية المسرطنة التي تباع للمستهلكين بأسعار زهيدة لا تتجاوز نصف قيمتها الأصلية، رغم قرب انتهاء صلاحيتها أو فسادها الكامل، لتتحول موائد الفقراء إلى حقول ألغام صحية تهدد حياتهم يوميًا.

تقرير/ موسى المليكي :

غزو السموم للأسواق

متخصصون في مجال الأغذية قـدروا نسبة السلع التالفة والمسرطنة في أسواق تعز اليمنية بما يقارب 70 % من حجم التجارة الغذائية داخل مدينة تعز تُعرض بشكل بدائي على الأرصفة تحت أشعة الشمس الحارقة وبين الأتربة ما يضاعف من خطورتها.

ورغم علم الباعة بخطرها، إلا أن الـرواج بين البسطاء والفقراء يـزداد يومًا بعد آخر بفعل الأسعار المنخفضة.

يقول خالد القريضي من مديرية المسراخ الذي يبلغ الأربعين من عمره يعمل بائعا بهذا المجال منذ 8 سنوات انه يشتري البضائع من مخازن التجار في المدينة عند اقـتراب صلاحيتها من الانتهاء «نعرضها بنصف السعر والناس يشترون بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة.. والطلب يزداد كل عام».

الغش والابتزاز التجاري

الأمر لا يتوقف عند الفقراء بل يمتد إلى كبار التجار الذين يمارسون الغش والابتزاز التجاري معًا.

فبحسب تجار جملة يتم تخزين المواد السليمة عمدًا حتى تقترب من التلف ثم بيعها بسعر منخفض لتقليل الخسائر ما يعني أن المستهلك يُحتال عليه في الحالتين: عندما ترتفع الأسعار في السوق أو عندما تُباع له بضائع تالفة.

يؤكد التاجر محمد أحمد الصالحي من مديرية القاهرة بمحافظة تعز «اننا نضطر لبيع الأصناف بهذه الطريقة قبل تلفها فتكاليف النقل والجمارك مرتفعة ونحن لا نريد خسائر لكن المستهلك هو من يدفع الثمن».

الضحايا هم المواطنون الفقراء

المستهلكون في تعز هم الحلقة الأضعف فهم بين نارين إما شراء السلعة السليمة بأسعار مرتفعة لا يستطيعون تحملها أو اللجوء للمواد التالفة والمسرطنة التي تهدد صحتهم وأسرهم.

أما عبده سعيد علي من منطقة المسبح بمديرية المظفر بمحافظة تعز فيلخص المأساة بقوله «ان التجار جشعون لا يهمهم إلا الربح ولو على حساب حياة المواطن المسكين.»

ولكن نجيب عبدالقوي الصالحي شاب ثلاثيني يتردد على سوق المخلولة الشعبي فيروي كلامه بمرارة «أعلم أن البضاعة فاسدة بسبب التخزين لكن أحيانًا أشتريها لأنها رخيصة وحالتنا صعبة ولم نتضرر حتى الآن».

الأحياء الوجهة المثالية للسموم

الباعة المتجولون يستخدمون مكبرات الصوت على متن سيارات أجرة قديمة للتسويق لبضائعهم في الأحياء الأكثر فقرًا داخل مديريات المظفر والقاهرة وصالة. وسوق المخلولة يعد أكبر مركز لتوزيع هذه المواد المسرطنة.

ويتحدث البائع المتجول سفيان علي الحاجبي من مديرية جبل حبشي« بأن الأحياء الفقيرة أفضل مكان للبيع الناس يشترون لأنها تناسب أوضاعهم المادية نحن نربح جيدًا كل يوم».

رقابة غائبة

ورغم خطورة الظاهرة فإن الأجهزة الرقابية في تعز غائبة عن المشهد حيث يكتفي بعض موظفيها بالجباية وترك الأسواق تغرق بالمواد الفاسدة.

يكشف موظف في مكتب الصناعة والتجارة اشـترط عـدم ذكـر اسمه «الجميع يعرف هذه الأسـواق لكن الاهتمام الحقيقي يتركز فقط في جمع الأمـوال أما صحة المواطن فليست ضمن الأولويات».

وتؤكد جمعية حماية المستهلك أن ضعف الثقافة الاستهلاكية وغياب الرقابة فتحا المجال أمام هذه الكارثة حيث يشتري المواطن ما هو رخيص دون أن يدرك أنه يشتري السموم لعائلته.

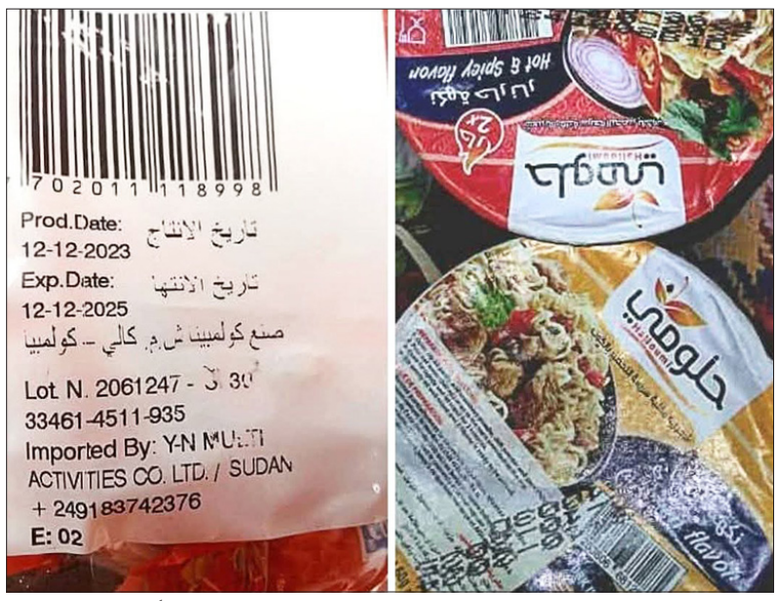

محاولات خجولة للإنقاذ

خلال الأيام الماضية نفذت لجنة رقابية في مديرية القاهرة حملة ضبط أتلفت عشرات الأطنان من المواد الفاسدة وأغلقت معامل وثلاجات ومطاعم مخالفة. مدير المديرية أحمد المشمر شدد قائلا: الملف حساس وخطير.. أرباح التجار تتحقق على حساب صحة الناس. نتخذ إجراءات رادعة، لكننا بحاجة لتعاون جميع الجهات لتعزيز الرقابة.

حياة الناس ليست مجالًا للتجارب

نتيجة هذه الفوضى تستقبل المستشفيات في تعز يوميًا حالات تسمم غذائي خطيرة.

يقول الطبيب فؤاد نعمان «أننا نحتاج إلى رقابة صحية صارمة ومحاسبة قانونية مشددة للتجار المتلاعبين.. حياة الناس ليست مجالًا للتجارب أو التجارة .